

البنك المركزي العراقي

القوائم المالية

(مترجمة عن النسخة الأصلية باللغة الانجليزية)

٣١ كانون الأول ٢٠٠٧

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى وزارة المالية الحكومة العراقية

لقد دققنا القوائم المالية المرفقة للبنك المركزي العراقي والتي تتكون من الميزانية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية. تشمل هذه المسؤولية تصميم وتطبيق والمحافظة على نظام رقابة داخلي ذي صلة بإعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ، وكذلك اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الملائمة والقيام بتقديرات محاسبية معقولة حسب الظروف.

أساس عدم إبداء الرأي

١. كما هو مبين في الإيضاح (١) حول القوائم المالية، لا يسيطر البنك المركزي العراقي حالياً على الأمور الإدارية والمالية لفرعيه في أربيل والسليمانية، حيث أن هذين الفرعين يتبعان تقنياً للبنك المركزي العراقي ويتبعان في كافة الأمور الأخرى لحكومة كردستان الإقليمية ويتم تمويل عملياتهما من قبل هذه الحكومة. بالإضافة إلى ذلك لم يتسلم البنك المركزي القوائم المالية الخاصة بفرعيه في أربيل والسليمانية وليس لديه إطلاع على سجلاتهما المحاسبية، ولذلك فإن القوائم المالية المرفقة لا تتضمن القوائم المالية لفرعي السليمانية وأربيل. إن البنك المركزي ليس لديه أية معلومات لتقييم جوهرية القوائم المالية للفرعين وتأثيرهما على القوائم المالية للبنك المركزي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧. إضافة إلى ذلك تتضمن مطلوبات البنك المركزي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ حسابات متداولة مستحقة لفرعي السليمانية وأربيل بمبلغ ٥٢٤,٦٨١ مليون دينار عراقي والتي لم يتم تسويتها أو تأييدها من قبل الفرعين.

٢. كما هو مبين في الإيضاح (٥) حول القوائم المالية تتضمن القوائم المالية للبنك المركزي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦ أرصدة قديمة قائمة في بنوك أجنبية بقيمة ١,٩٨٢,١٥٤ مليون دينار عراقي (٢٠٠٦: ٢,٠١٧,٤٣٦ مليون دينار عراقي)، احتسب لها مخصص تدني بمبلغ ١,٩٨٢,١٥٢ مليون دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ (٢٠٠٦: ٢,٠٠٠,٠٩١ مليون دينار عراقي). بالإضافة إلى ذلك، قام البنك المركزي خلال عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ بشطب أرصدة في بنوك أجنبية بمبلغ ١,٠٧١,٩٤٢ مليون دينار عراقي. إن الحسابات التي تم إثبات مخصصات لها وتلك التي تم شطبها تتضمن أرصدة بقيمة ٤٠٤,٤٤٣ مليون دينار عراقي (٢٠٠٦: ٤٤٠,٤٣٧ مليون دينار عراقي) سبق وأن حولت من بنوك أجنبية معينة إلى حساب صندوق التنمية للعراق حسبما أقتضى قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٨٣ لعام ٢٠٠٣. لم تقم وزارة المالية بتأييد المبالغ التي يمكن استردادها من صندوق التنمية للعراق إلى البنك المركزي العراقي.

٣. كما هو مبين في الإيضاح (٣١) حول القوائم المالية، بلغت أرصدة الالتزامات الائتمانية خارج بنود الميزانية غير المسددة ٧١٠,٠٣٥ مليون دينار عراقي والتي يظهر فيها البنك المركزي كضامن

للمديونية بالإضافة إلى خطابات ضمان وكفالات متعلقة بالبنك المركزي ومؤسسات حكومية أخرى. نظراً لعدم دقة سجلات البنود خارج الميزانية وعدم توفر معلومات كافية لم يتمكن من توسيع إجراءات تدقيقنا للتأكد من صحة وقيمة هذه الأرصدة. إضافة إلى ذلك، فإن تأثير هذه البنود خارج الميزانية على القوائم المالية للبنك المركزي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧، إن وجد، غير مؤكد ولا يمكن تحديد قيمته في هذه المرحلة.

٤. كما هو مبين في الإيضاح (٣١) حول القوائم المالية، أقامت جهات مختلفة دعاوى قانونية في دول مختلفة ضد البنك المركزي لسداد ديون مستحقة على البنك المركزي ومؤسسات أخرى تابعة للحكومة العراقية بمبلغ ٣,٧١٩,٧٦١ مليون دينار عراقي. إن النتيجة النهائية لهذه الدعاوى القانونية وتأثيرها على القوائم المالية للبنك المركزي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧، إن وجد، غير مؤكدة ولم يتم تقييمها واحتساب مخصص لها. لم ننتقل أية تأييدات من المستشارين القانونيين للبنك المركزي، ونظراً لعدم توفر معلومات كافية لم يتمكن من توسيع إجراءات تدقيقنا للتأكد من مدى صحة هذه الدعاوى القانونية وتأثيرها على القوائم المالية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ إن وجد.

٥. كما هو مبين في الإيضاح (١٣) حول القوائم المالية، لم يتم البنك المركزي بإعداد تسويات الحسابات الجارية لبعض البنوك المحلية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧. نظراً لوجود ضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، لم يتمكن من توسيع إجراءات تدقيقنا للتأكد من اكتمال وصحة أرصدة بعض الحسابات الجارية لدى البنوك المحلية و البالغة ١٢,٦٠٣,٧٥٢ مليون دينار عراقي. قام البنك المركزي بإصدار تعليمات للبنوك المحلية تفرض غرامات على البنوك التي لا تقوم بتسوية وتأييد أرصدها مع البنك المركزي بشكل شهري. تعتقد إدارة البنك المركزي بأن إجراءات متابعة هذه التعليمات سوف تسرع تسوية حسابات البنوك المحلية في المستقبل القريب.

٦. كما هو مبين في الإيضاح (١٧) حول القوائم المالية، تتضمن مطلوبات البنك المركزي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦ حسابات معلقة بقيمة ٦٠٣,٧٦٧ مليون دينار عراقي لم تتم تسويتها، تم تقليص هذه الأرصدة لتصبح ٦٠,٤٣٨ مليون دينار عراقي وذلك بعد قيام البنك المركزي بتحويل معظم هذه الأرصدة إلى الحساب الجاري لوزارة المالية لدى البنك المركزي. لم تقوم وزارة المالية بتأييد رصيدها لدى البنك المركزي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧. نظراً لوجود ضعف في أنظمة الرقابة الداخلية لم يتمكن من توسيع إجراءات تدقيقنا لتحديد أثر هذه الحسابات المعلقة على القوائم المالية للبنك المركزي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧.

٧. كما هو مبين في الإيضاح (١٠) حول القوائم المالية، تتضمن الموجودات الأخرى كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦ حسابات معلقة بقيمة ٧٨,٧٩٨ مليون دينار عراقي لم تتم تسويتها والتي قام البنك بإثبات مخصص لها في القوائم المالية، تم تقليص هذه الأرصدة لتصبح ٤,٥٠٠ مليون دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ وذلك بعد قيام البنك المركزي العراقي بتحويل معظم هذه الأرصدة إلى الحساب الجاري لوزارة المالية لدى البنك المركزي حيث يعتقد البنك المركزي بأن هذه المبالغ تعود ملكيتها إلى وزارة المالية العراقية. لم تقوم وزارة المالية بتأييد رصيدها لدى البنك المركزي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧. نظراً لوجود ضعف في أنظمة الرقابة الداخلية لم يتمكن من توسيع إجراءات تدقيقنا لتحديد أثر هذه الحسابات المعلقة على القوائم المالية للبنك المركزي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧.

٨. كما هو مبين في الإيضاح (١١) حول القوائم المالية، قام البنك المركزي خلال عام ٢٠٠٤ بالاعتراف بخسارة تبلغ ١,٠٢٦,٣٢٧ مليون دينار عراقي ناتجة عن سحب العملة العراقية القديمة من التداول واستبدالها بالعملة الجديدة. حتى تاريخ هذا التقرير، فإن عملية تسوية استبدال العملة لم تكتمل فيما يتعلق ببعض البنوك المحلية فيما عدلت خسارة التسوية لتصبح ٩٩٤,٤١٤ مليون دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧. إن نتيجة التسوية وتأثيرها على القوائم المالية للبنك المركزي لم يتم تحديدها بعد. نظراً لوجود ضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لم يتمكن من توسيع إجراءات تدقيقنا للتأكد من صحة مبلغ الخسارة الناتجة عن استبدال العملة العراقية واكتمال مبلغ العملة المصدرة للتداول كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧. لاحقاً لتاريخ القوائم المالية المرفقة، قامت وزارة المالية العراقية بتأييد التزامها بتعويض البنك المركزي عن مبلغ ٨٨٤/٧٠ مليار دينار عراقي يتعلق بخسارة استبدال العملة وذلك خلال عام ٢٠٠٨.

٩. هنالك فروقات بمبلغ ٤,٢٧٩,٤٤٠ دولار أمريكي (ما يعادل ٥,٢٠٠ مليون دينار عراقي) بين سجلات البنك المركزي وتأييد بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك تتعلق بإيرادات فوائد سندات الخزينة، حيث يظهر تأييد بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك أن إيرادات فوائد سندات الخزينة بلغت ٧٧٢,٨٢٤,٠١١ دولار أمريكي (ما يعادل ٩٣٨,٩٨١ مليون دينار عراقي) فيما تظهر سجلات البنك المركزي أن إيرادات الفوائد تبلغ ٧٧٧,١٠٣,٤٥١ دولار أمريكي (ما يعادل ٩٤٤,١٨١ مليون دينار عراقي). لم يتم البنك المركزي بتسوية هذه الفروقات. لم يتمكن من توسيع إجراءات تدقيقنا للتأكد من اكتمال ودقة احتساب إيرادات فوائد سندات الخزينة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧.

١٠. كما هو مبين في الإيضاح (٣٠) حول القوائم المالية، تتضمن حسابات البنك المركزي حسابات المقبوضات والمدفوعات النقدية لصندوق التنمية للعراق إضافة إلى بعض الحسابات المتعلقة بمذكرة التفاهم. تم استثناء كلاً من أرصدة صندوق التنمية للعراق وأرصدة مذكرة التفاهم من القوائم المالية للبنك المركزي. إن الفروقات المتعلقة بهذه الحسابات هي كما يلي:

- فروقات بالزيادة لموجودات صندوق التنمية للعراق عن مطلوباته بمبلغ ١١,٨٢٣ مليون دينار عراقي تم حصرها والتخصيص لها في السنوات السابقة.
- فروقات بالزيادة لمطلوبات مذكرة التفاهم عن الموجودات بمبلغ ٩,٨٢٣ مليون دينار عراقي (٢٠٠٦: ٩,٨١٠ مليون دينار عراقي) تمت معالجتها في السنوات السابقة ضمن الأرباح والخسائر.

نظراً لعدم وجود تسوية أصولية لهذه السجلات، فإن أثرها على المركز المالي للبنك لم يتم تحديده بعد. لم يتمكن من توسيع إجراءات تدقيقنا لتقييم نتيجة تسوية هذه السجلات.

١١. لم يتسلم البنك المركزي كشوفات حسابات الأرصدة المستحقة لوزارة المالية وبعض الجهات الحكومية الأخرى والتي تم الإفصاح عنها في الإيضاح (١٦) حول القوائم المالية والبالغة ٦,٩٥٤,٥٥٨ مليون دينار عراقي و ١٧٣,٩٢٦ مليون دينار عراقي على التوالي ولذلك لم يتم إجراء أية تسويات لهذه

الحسابات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧. لم نتسلم تأييدات لهذه الأرصدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧، ونظراً لوجود ضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لم نتمكن من توسيع إجراءات تدقيقنا لتأكيد اكتمال وصحة هذه الأرصدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧.

١٢. بلغت الخسائر المتركمة ٤,٨٠٧,٣١٨ مليون دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧. كما زادت مطلوبات البنك المركزي عن موجوداته بمبلغ ٤,٥١٣,٢٩٠ مليون دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧. كما هو مبين في الإيضاح (٢٠) حول القوائم المالية، حتى تاريخ اعداد هذا التقرير فإن المساهمة الراسمالية الوحيدة التي قامت بها وزارة المالية لتغطية الخسائر المتركمة كانت بمبلغ ٩٩,٥٠٠ مليون دينار عراقي.

١٣. نتيجة لغياب وظيفة وهيكلية عمل إدارة المخاطر لدى البنك المركزي وضعف أنظمة الضبط والرقابة الداخلية فإن القوائم المالية المرفقة تفتقر إلى بعض الإيضاحات الواجبة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والمتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر العملة ومخاطر أسعار الفائدة والمخاطر الأخرى والتي كان من الواجب إيضاها فيما لو تم تطبيق معيار المحاسبة الدولي (٣٢) ومعيار التقارير المالية الدولية (٧).

١٤. نظراً للظروف الأمنية في العراق لم نتمكن من زيارة فرعي البنك المركزي في البصرة والموصل لمراقبة الجرد الفعلي للنقد في الصندوق بالعملات الأجنبية، والبالغ ١٩١,٠٢٥ مليون دينار عراقي والنقد بالدينار العراقي في خزائن هذين الفرعين والبالغ ٢٣٧,٠٥٤ مليون دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧. لم نتمكن من توسيع إجراءات تدقيقنا للتأكد من وجود ودقة هذه الأرصدة.

١٥. كما هو مبين في الإيضاح (١٤) حول القوائم المالية، قرر البنك المركزي إلغاء الاعتراف ببعض الأرصدة القديمة المستحقة للحكومات و البنوك الأجنبية من سجلاته. حقق البنك المركزي إيراداً بمبلغ ٩,٠٤٤,٠٧٢ مليون دينار عراقي نتيجة لهذا الإلغاء على أن يتم إلغاء المبلغ المتبقي ضمن هذه المستحقات في المستقبل. يعتقد البنك المركزي بأن هذه الأرصدة تشكل التزاماً على وزارة المالية ضمن ديون العراق الخارجية. حتى تاريخ اعداد القوائم المالية، لم تقم وزارة المالية بتأييد إعفاء البنك المركزي من هذه الإلتزامات.

١٦. كما هو مبين في الإيضاح (١٢) حول القوائم المالية، فإن سندات الخزينة المصدرة و البالغة ٢,٧٤٥,٦٧٥ مليون دينار عراقي لا يمكن تتبعها و فحص الوثائق المؤيدة لها وذلك نتيجة لاحتراقها. في غياب تأييدات البنوك المكتتبه، لم نتمكن من توسيع اجراءات تدقيقنا للتأكد من وجود و اكتمال و تقييم هذا المبلغ كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧.

١٧. لم يتم تزويدنا بمحاضر اجتماعات مجلس إدارة البنك المركزي خلال عام ٢٠٠٧.

الامتناع عن إبداء رأي

نظراً للأهمية الجوهرية للأمور التي أوردناها في الفقرات أعلاه، فإننا لا نبدي رأياً حول هذه القوائم المالية أو أي من الإيضاحات حولها.

فقرة توضيحية

لاحقاً لتاريخ اعداد القوائم المالية المرفقة، تعرض مبنى المركز الرئيسي للبنك المركزي في بغداد لحريق بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ٢٠٠٨ ولحقت به أضرار نتيجة لذلك. لم يتم حصر الخسائر المالية الناتجة عن هذا الحريق فيما يتعلق بتدني قيمة المبنى حتى الآن. بعد هذه الحادثة قام البنك المركزي بإجراء جرد فعلي للنقد و الذهب الموجود في الخزائن. لم يتم تسجيل أية خسائر متعلقة بالموجودات النقدية المتوفرة لدى البنك المركزي.

إرنست ويونغ

بغداد - العراق

٢٩ حزيران ٢٠٠٨

البنك المركزي العراقي

الميزانية

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧

٢٠٠٦	٢٠٠٧	إيضاحات
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
الموجودات		
١٥٩,٠٧٣	١٩١,٩٤٣	٣ احتياطي الذهب
٤,٨٥٨,٦١٨	٨,١٦١,٦٧٩	٤ النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية
٣٦٠,٢٩٦	٥,٦١٥,٧٨٨	٥ أرصدة لدى البنوك
٢٠,٠٣٣,٣٥٣	٢٤,٠٠٤,٤٨٦	٦ سندات خزينة محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
٥,٤٠٧,٤٧٢	٤,٦٨٨,٢٠١	٧ أرصدة لدى وزارة المالية
٢,٩٥٠,٢٣٥	٢,٤٨٨,٧٧٠	٨ استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي
٢٢,٠١٤	٢٢,٤١٧	٩ الممتلكات والمعدات
٨,٦٧٠	١١,٨٩٦	١٠ موجودات أخرى
٣٣,٧٩٩,٧٣١	٤٥,١٤٥,١٨٠	مجموع الموجودات
المطلوبات والعجز		
المطلوبات		
١١,٩١٦,٥٥٥	١٥,٦٣٢,٢٢٥	١١ النقد المصدر للتداول
١,٦٣٢,٣٠٠	٢,٧٤٥,٦٧٥	١٢ سندات الخزينة المصدرة
١١,١٤٨,٨٥١	١٨,٦١٣,٧٨٥	١٣ ودائع البنوك المحلية
١٢,٤٩٨,١٠٢	٢,٥٣٢,٥٨٢	١٤ مستحقات حكومات وبنوك أجنبية
٢,٧٥٦,٥٢٩	٢,١٠١,٥٩٥	١٥ أرصدة صندوق النقد الدولي
٦,٣٠٤,٧٦٨	٧,٧٤٣,١١٤	١٦ أرصدة مؤسسات حكومية
٧٣١,٨١٢	٢٨٩,٤٩٤	١٧ مطلوبات أخرى
٤٦,٩٨٨,٩١٧	٤٩,٦٥٨,٤٧٠	
العجز		
٥٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٨ رأس المال
٢,١٠٠	٢,١٠٠	١٩ احتياطي عام
١٥٩,٠٥٩	١٩١,٩٢٨	١٩ احتياطي إعادة تقييم الذهب
(١٣,٣٥٠,٨٤٥)	(٤,٨٠٧,٣١٨)	٢٠ الخسائر المتركمة
(١٣,١٨٩,١٨٦)	(٤,٥١٣,٢٩٠)	
٣٣,٧٩٩,٧٣١	٤٥,١٤٥,١٨٠	مجموع المطلوبات والعجز

تعتبر الإيضاحات من رقم ١ إلى رقم ٣١ جزءاً من القوائم المالية

قائمة الدخل

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧

٢٠٠٦	٢٠٠٧	إيضاحات	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي		
			الإيرادات
١,٠٩١,٦٧٦	١,٤٥٩,١٥٨	٢١	فوائد دائنة
(٤٦٢,٣٠٧)	(١,٣٧٧,٧٢٨)	٢٢	فوائد مدينة
٦٢٩,٣٦٩	٨١,٤٣٠		صافي إيرادات الفوائد
١٥٧,٩٧٦	٤٥٤,٩٤٢	٢٣	صافي إيرادات الرسوم والعمولات
١٦,١٧٢	٣٢,٨٦٩	١٩	ربح إعادة تقييم الذهب
٦٣,٢٣٤	١٥,٩٣٥		إيرادات أخرى
٨٦٦,٧٥١	٥٨٥,١٧٦		
			المصروفات
١٢,٢٥٥	٨,٩١٥		نفقات الموظفين
٣٩٧	٦٥٣		استهلاكات
٦٧٧,٢٥٥	١,٠٦٥,٠٣٤		خسارة تحويل العملات الأجنبية
١٠٣,٥٧٩	٢٢,٩٥٧		المصاريف الإدارية والعمومية
٥٦,١١٤	٣٨	٥	ودائع مشطوبة لدى بنوك أجنبية
(١٤١,٤٣٥)	(٤٤,٧٤٥)	٢٤	استرداد مخصصات
٧٠٨,١٥٦	١,٠٥٢,٨٥٢		
-	٩,٠٤٤,٠٧٢	١٤	إلغاء الاعتراف بأرصدة مستحقة لدائنين خارجيين
١٥٨,٥٨٦	٨,٥٧٦,٣٩٦		صافي ربح السنة

قائمة التغيرات في العجز

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧

المجموع	خسائر متراكمة	احتياطي إعادة تقييم الذهب	احتياطي عام	رأس المال	إيضاحات
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
					الرصيد كما في ٣١ كانون الثاني ٢٠٠٦
(١٣,١٨٩,١٨٦)	(١٣,٣٥٠,٨٤٥)	١٥٩,٠٥٩	٢,١٠٠	٥٠٠	
٨,٥٧٦,٣٩٦	٨,٥٧٦,٣٩٦	-	-	-	ربح السنة
-	(٣٢,٨٦٩)	٣٢,٨٦٩	-	-	١٩ احتياطي إعادة تقييم الذهب للسنة
٩٩,٥٠٠	-	-	-	٩٩,٥٠٠	١٨ الزيادة في رأس المال
				١٠٠,٠٠٠	الرصيد في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧
(٤,٥١٣,٢٩٠)	(٤,٨٠٧,٣١٨)	١٩١,٩٢٨	٢,١٠٠	٠	
(١٣,٣٤٧,٧٧٢)	(١٣,٤٩٣,٢٥٩)	١٤٢,٨٨٧	٢,١٠٠	٥٠٠	الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠٠٦
١٥٨,٥٨٦	١٥٨,٥٨٦	-	-	-	ربح السنة
-	(١٦,١٧٢)	١٦,١٧٢	-	-	١٩ احتياطي إعادة تقييم الذهب للسنة
(١٣,١٨٩,١٨٦)	(١٣,٣٥٠,٨٤٥)	١٥٩,٠٥٩	٢,١٠٠	٥٠٠	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

البنك المركزي العراقي

قائمة التدفق النقدي

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧

٢٠٠٦	٢٠٠٧	إيضاحات
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
١٥٨,٥٨٦	٨,٥٧٦,٣٩٦	
٣٩٧	٦٥٣	
(١٦,١٧١)	(٣٢,٨٦٩)	
٥٦,١١٤	٣٨	
(٣٤٨,٤٢٧)	(٩٨,٤١٢)	
(١٤٩,٥٠١)	(٥٩٨,٢٦٦)	
٥٨٣,٩٠٢	(٥,٢٣١,٤١٥)	
(١,٤٩٧,٦١٠)	(٩٢١,٤٤٨)	
(١٣,٥٨٢)	٧١٩,٢٧١	
٧١,١٣٩	٧١,٠٧٠	
(٨٨,٨٠٧)	(٤٤٢,٣١٨)	
٤,٣٣٥,٤٧٣	٧,٤٦٤,٩٣٤	
١,٦٦٠,٠٤٤	٣,٧١٥,٦٧٠	
(١٦٢,٢٩٦)	(٦٥٤,٩٣٤)	
٢,٠٧٧,٦٤١	١,٤٣٨,٣٤٦	
٦,٨١٦,٤٠٣	٥,٥٦٠,٩١٠	
(٩,١٣٦,٥٧٤)	(٣,٩٧١,١٣٣)	
١٧٤,٠٢٧	٥٠١,٤٦٥	
(١,٤٣٦)	(١,٠٥٦)	
(٨,٩٦٣,٩٨٣)	(٣,٤٧٠,٧٢٤)	
١,٦٣٢,٣٠٠	١,١١٣,٣٧٥	
-	٩٩,٥٠٠	
١,٦٣٢,٣٠٠	١,٢١٢,٨٧٥	
(٥١٥,٢٨٠)	٣,٣٠٣,٠٦١	
٥,٣٧٣,٨٩٨	٤,٨٥٨,٦١٨	
٤,٨٥٨,٦١٨	٨,١٦١,٦٧٩	٤

تعتبر الإيضاحات من رقم ١ إلى رقم ٣١ جزءاً من القوائم المالية

١. الأنشطة

تأسس البنك المركزي العراقي (مؤسسة حكومية) بموجب قانون البنك المركزي المعدل رقم (٤٣) لسنة ١٩٤٧. ويقوم بأداء أنشطته بموجب قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة.

إن الأهداف الأساسية للبنك المركزي العراقي هي تحقيق استقرار الأسعار المحلية والمحافظة على استقرارها، وتطوير نظام مالي سوقي مستقر وتنافسي. وبناء على هذه الأهداف يعمل البنك المركزي لتشجيع التنمية المستدامة واستثمار الموارد والنمو في العراق.

وفقاً لقانون البنك المركزي العراقي تشتمل الأنشطة الرئيسية للبنك المركزي والتي يمارسها لتحقيق أهدافه على ما يلي:

- أ- وضع وتنفيذ سياسة نقدية، بما في ذلك سياسة سعر الصرف.
- ب- حفظ وإدارة جميع الاحتياطيات الأجنبية والعراقية الرسمية، عدا عن الأرصدة العاملة الخاصة بالحكومة العراقية.
- ج- حفظ الذهب وإدارة احتياطيات الذهب الخاصة بالحكومة العراقية.
- د- توفير خدمات السيولة للبنوك.
- هـ- إصدار وإدارة العملة العراقية.
- و- إنشاء ومراقبة وتطوير نظم مدفوعات سليمة وفعالة.
- ز- إصدار التراخيص أو التصاريح للبنوك وتنظيم عمل البنوك والإشراف عليها.

يقع المقر الرئيسي للبنك المركزي في بغداد وله أربعة فروع في كل من البصرة والموصل وأربيل والسليمانية. لا يمتلك البنك المركزي سيطرة على الشؤون المالية والإدارية لفرعي أربيل والسليمانية، حيث أن هذين الفرعين يتبعان تقنياً للبنك المركزي ويتبعان في كافة الأمور الأخرى لحكومة كردستان الإقليمية ويتم تمويلهما من قبل هذه الحكومة.

نتيجة لذلك ليس للبنك المركزي إطلاع على السجلات المحاسبية لفرعيه في أربيل والسليمانية. إن البيانات المالية المرفقة لا تتضمن البيانات المالية لفرعي أربيل والسليمانية. وليس لدى البنك المركزي أية معلومات لتقييم أهمية البيانات المالية للفرعين وتأثيرهما على البيانات المالية للبنك المركزي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ و ٢٠٠٦.

٢. السياسات المحاسبية

٢,١ أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الذهب الذي تم قياسه حسب القيمة العادلة.

يتم عرض البيانات المالية بالدينار العراقي الذي يمثل العملة المستخدمة لتعاملات البنك وإعداد التقارير المالية، ويتم تدوير كافة المبالغ في البيانات المالية إلى أقرب مليون دينار عراقي باستثناء ما يشار إليه ضمن البيانات المالية.

٢,١,١ التقيد بالنظم و التعليمات

لقد تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، باستثناء الأمور الرئيسية التالية:

- إن البيانات المالية للبنك المركزي العراقي لا تتضمن البيانات المالية لفرعي السليمانية وأربيل.
- البيانات المالية لا تتضمن بعض الإفصاحات المتعلقة بمخاطر السيولة، ومخاطر العملات الأجنبية، ومخاطر أسعار الفائدة والمخاطر الأخرى التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٢.
- لا تتضمن البيانات المالية بعض الإفصاحات المتعلقة بالأدوات المالية والتي تتطلب الإفصاح عنها وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولية رقم (٧). ويتطلب هذا المعيار إفصاحات تمكن مستخدم القوائم المالية من تقييم جوهرية الأدوات المالية وطبيعة ومدى المخاطر الناتجة عن هذه الأدوات.
- الأرصدة المستحقة للحكومات والبنوك الأجنبية مدرجة بالكلفة حيث لا يمكن قياس قيمة هذه الأرصدة بصورة موثوقة باستخدام مبدأ الفائدة الفعلية حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩.

٢,٢ التقديرات المحاسبية الهامة

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتملة أن تطرأ. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة. فيما يلي أهم هذه التقديرات:

٢,٣ القيمة العادلة للأدوات المالية

في حال عدم توفر القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ الميزانية عن طريق الأسعار المعلنة أو التداول النشط لبعض الأدوات المالية يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام نماذج التسعير حيث يتم الحصول على المعلومات من ملاحظة السوق، في حال تعذر ذلك فإن تحديد القيمة العادلة يتطلب درجة من التقدير والاجتهاد.

٢,٣,١ تدني قيمة القروض و السلف

يقوم البنك بمراجعة القروض والسلف عند اصدار البيانات المالية وتقدير الحاجة إلى تسجيل مخصص تدفي في قائمة الدخل بناء على تقديرات الإدارة لمبالغ وفترات التدفقات النقدية المستقبلية. إن هذه التقديرات مبنية بشكل رئيسي على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

بالإضافة إلى المخصص الناتج عن تقييم القروض والسلف الهامة بشكل منفرد، يقوم البنك بأثبات مخصص عام لانخفاض القيمة للقروض والسلف غير المتعثرة والتي تكون مخاطر تعثرها أكبر مما كانت عليه وقت انشائها.

٢,٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية

فيما يلي ملخصاً لأهم السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية:

٢,٤,١ تحويل العملة الأجنبية

يتم عرض البيانات المالية بالدينار العراقي الذي يمثل العملة المستخدمة لتعاملات البنك وإعداد التقارير المالية، يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في وقت إجراء المعاملات. يتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى الدينار العراقي بأسعار الصرف السائدة في تاريخ الميزانية ويتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل.

٢,٤,٢ الذهب

تم اظهارالذهب على أساس سعر الإغلاق في سوق لندن للذهب كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧. يحتفظ البنك المركزي بالذهب كجزء من إدارة الاحتياطي الأجنبي ولا يوجد نية في الوقت الحالي لاستبعاده. يتم إظهار أية أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة تقييم الذهب بسعر السوق في قائمة الدخل. يتم الإفصاح عن احتياطي الربح المتراكم من إعادة التقييم في بند منفصل ضمن قائمة التغيير في العجز.

٢,٤,٣ الأدوات المالية – الاعتراف والقياس

▪ استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

إن الاستثمارات المصنفة كاستثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق تكون لها قيم ثابتة أو يمكن تحديدها وتكون ذات تاريخ استحقاق محدد تتجه نية الإدارة إلى الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. تدرج هذه الاستثمارات بالتكلفة المطفأة باستخدام مبدأ الفائدة الفعلية، ناقصاً مخصص انخفاض القيمة..

▪ الموجودات المالية المتاحة للبيع

الموجودات المالية المتاحة للبيع هي تلك الموجودات المالية التي يتم تصنيفها كاستثمارات متاحة للبيع أو أنها ليست مصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل أو استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، أو قروض ودمم مدينة. تتضمن الموجودات المالية المتاحة للبيع أدوات حقوق الملكية وأدوات دين أخرى.

بعد الإثبات الأولي، يتم تقييم الاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة إلا عند عدم التمكن من تحديد القيمة العادلة بصورة موثوقة، وفي هذه الحالة يتم قياسها بالتكلفة ناقصاً التدني في القيمة. يتم إدراج تغيرات القيمة العادلة التي لا تكون جزءاً من عقد تحوط كبنود منفصل ضمن حقوق حكومة العراق إلى أن يتم شطب الاستثمار أو يثبت أن قيمة الاستثمار قد انخفضت. وفي حالة شطب الاستثمار أو انخفاضه يتم تحويل مجموع الربح أو الخسارة المبين سابقاً كمجموع التغيرات في القيمة العادلة ضمن العجز إلى بيان الدخل.

▪ الإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية والقروض والسلف

إن الإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية والقروض والسلف هي موجودات مالية ذات مدفوعات ثابتة ومحددة ولها تاريخ استحقاق ثابت وغير متداولة في سوق نشط أو مصنفة كموجودات متاحة للبيع أو للمتاجرة أو موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. يتم تقييم الإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية والقروض والسلف بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة بعد تنزيل أية مخصصات لتدني القيمة المستقبلية وأية مبالغ تم إطفائها. يتم تسجيل الإطفاءات ضمن بند الفوائد الدائنة في قائمة الدخل، كما يتم الاعتراف بالخسائر الناتجة عن تدني القيمة في بند مصروف مخصص الخسائر الائتمانية ضمن قائمة الدخل.

▪ سندات الخزينة المصدرة

يتم تسجيل سندات الخزينة المصدرة مبدئياً بالقيمة العادلة للمطلوبات في تاريخ الإصدار وتشمل التكاليف المباشرة المتعلقة بالإصدار.

بعد الإثبات الأولي، يتم تقييم سندات الخزينة المصدرة بالتكلفة المطفأة باستخدام مبدأ الفائدة الفعلية. تحتسب التكلفة المطفأة بعد أن يؤخذ في الاعتبار أي خصم أو علاوة إصدار والتكاليف التي تشكل جزءاً من سعر الفائدة الفعلي.

٢,٤,٤ إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

■ الموجودات المالية

يقوم البنك بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي (أو جزء من الأصل) عندما:

- تنتهي مدة الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي؛ أو
- يقوم البنك بنقل الحقوق التعاقدية باستلام التدفقات النقدية للأصل المالي، أو في حال احتفظ البنك بالحقوق التعاقدية باستلام التدفقات النقدية للأصل المالي لكنه تحمل التزاماً بدفع التدفقات النقدية للمستلمين.
- قيام البنك بنقل جميع مخاطر وعوائد ملكية الأصل المالي، أو إذا لم يقم البنك بنقل جميع مخاطر ملكية الأصل المالي بشكل جوهري ولكن لم يحتفظ بالسيطرة على الأصل.

إذا لم يقم البنك بنقل أو الإحتفاظ بجميع مخاطر وعوائد ملكية الأصل بشكل جوهري ولكنه احتفظ بالسيطرة على الأصل المنقول، فإنه يستمر بالإعتراف بالأصل المنقول إلى حدود مشاركته المستمرة في التحكم بالأصل. إن المشاركة المستمرة (والتي تأخذ شكل الضمان) للبنك تقاس بمدى تعرض البنك للتغيرات في قيمة الأصل المنقول. عندما تتخذ المشاركة المستمرة شكل ضمان للأصل المنقول، يكون مدى المشاركة المستمرة للبنك هو مبلغ الأصل أو الحد الأعلى للمقابل المستلم الذي قد يطلب من البنك تسديده ("مبلغ الضمان")، أيهما أقل.

■ المطلوبات المالية

يتم استبعاد الإلتزام المالي عند انقضائه أو إلغائه أو انتهاء مدته. عند استبدال الإلتزام المالي الحالي بآخر وبشروط مختلفة، يتم اعتبار هذا التعديل على أنه انقضاء للإلتزام المالي الأصلي واعتراف بإلتزام مالي جديد ويتم الاعتراف بالفرق كربح أو خسارة في قائمة الدخل.

٢,٤,٥ انخفاض قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك في تاريخ الميزانية بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة الأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية. تنخفض قيمة الأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة نتيجة لواحد أو أكثر من الأحداث (خسارة) التي وقعت بعد الإعتراف الأولي بالأصل ويكون لحدث الخسارة أثر على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بموثوقية. تشمل الأدلة الموضوعية مؤشرات تدل على أن المقترض أو مجموعة المقترضين يواجهون صعوبة مالية كبيرة، أو إخلال وتقصير في دفع الفائدة أو المبلغ الأصلي أو مواجهة احتمال كبير للإفلاس أو إعادة الهيكلة أو إشارة المعلومات المتوفرة إلى وجود انخفاض قابل للقياس في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مثل الزيادة الحادة في الدفعات المؤجلة أو الظروف الاقتصادية التي يزداد معها احتمال تعثر السداد.

■ أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية و قروض و سلف العملاء

بالنسبة للأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية وقروض و سلف العملاء المسجلة بالتكلفة المطفأة، يقوم البنك أولاً بتقييم ما إذا كان يوجد دليل موضوعي على انخفاض القيمة بشكل منفرد للأصول المالية التي تعتبر هامة بشكل منفرد، وبشكل جماعي بالنسبة للأصول المالية التي لا تعتبر هامة بشكل منفرد . إذا قام البنك بتقدير عدم وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة لأصل مالي تم تقييمه بشكل منفرد، سواء كان ذو أهمية أم لا، يقوم البنك بتضمين الأصل في مجموعة من الأصول المالية ذات صفات متشابهة لمخاطر الائتمان ويتم تقييمهم بشكل مجمع لانخفاض القيمة. لا تشمل الأصول التي يتم تقييمها بشكل منفرد لانخفاض القيمة والتي يتم أو يستمر الاعتراف بخسائر إنخفاض القيمة الخاصة بها في الأصول التي تم تقييمها لانخفاض القيمة بشكل مجمع.

في حال وجود دليل موضوعي على حدوث خسارة ، يتم قياس مبلغ الخسارة على أنه الفرق بين المبلغ المسجل للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية التي لم تتحقق بعد) . يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال مخصص الخسائر الائتمانية ويتم الاعتراف بمبلغ الخسارة ضمن قائمة الدخل. يستمر البنك بتسجيل الفوائد المستحقة على قيمة الأصل المتناقصة المثبتة في السجلات بطريقة معدل الفائدة الفعلي.

يتم اطفاء قيمة القرض بالاضافة إلى قيمة المخصص المتعلق به وذلك عند وجود دليل موضوعي على عدم إمكانية استرداد قيمة الأصل، اضافة إلى استحقاق جميع الضمانات أو نقل ملكيتها لصالح البنك. في حالة زيادة أو انخفاض القيمة التقديرية لخسارة الانخفاض في السنوات اللاحقة نتيجة لأي سبب، يتم تخفيض أو زيادة خسائر الانخفاض و ذلك عن طريق تعديل حساب مخصص الانخفاض. في حالة قيام البنك بتحصيل أي من المبالغ التي تم التخصيص لها مسبقاً يتم تسجيل عملية الاسترداد ضمن قائمة الدخل.

يتم خصم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة باستخدام سعر الفائدة الفعلي الأصلي. إذا كان للقرض سعر فائدة متغير، يكون معدل الخصم لقياس أي خسائر انخفاض قيمة هو سعر الفائدة الفعلي الحالي. يتم عكس حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي المضمون بالرهن من خلال التدفقات النقدية التي يمكن أن تنتج عن الرهن مطروحاً منها تكاليف الحصول على الضمان الإضافي وبيعه.

ولغرض التقييم الجماعي لانخفاض القيمة، يتم تجميع الأصول المالية المتشابهة في مخاطر الائتمان (على أساس تقييم مخاطر الائتمان أو عملية التصنيف التي تتناول نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان الإضافي ووضع استحقاق الدفع سابقاً والعوامل الأخرى ذات الصلة).

يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية في مجموعة الأصول المالية التي يتم تقييمها بشكل جماعي على أساس الخبرة للأصول التي لها خصائص مخاطر ائتمان متشابهة لتلك التي في المجموعة. . يتم تعديل تاريخ الخسائر على أساس المعلومات الحالية المتاحة لعكس آثار الظروف الحالية التي لم تؤثر على الفترة التي يستند إليها تاريخ الخسائر. وتعكس تقديرات التغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية، وتتسجم مع التغيرات في

المعلومات الحالية المنظورة ذات العلاقة من فترة إلى أخرى (مثل التغيرات في معدلات البطالة، أو أسعار الممتلكات أو أسعار السلع أو العوامل الأخرى التي تشير إلى الخسائر المتكبدة في المجموعة وأهميتها). تتم مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية بشكل منتظم لتقليل الاختلافات بين تقديرات الخسائر وتجارب الخسارة الفعلية.

▪ الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بعمل تقييم إفرادي لتحديد مدى توافر دليل موضوعي معقول على وجود خسائر انخفاض. في حالة توفر دليل منطقي على وجود خسارة انخفاض يتم الاعتراف بمبلغ الخسارة على أساس الفرق بين قيمة الأصل الدفترية و القيمة التقديرية الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة. يتم تنزيل تخفيض القيمة الدفترية للأصل في السجلات و يتم تسجيل الخسارة في قائمة الدخل. عند زيادة أو انخفاض القيمة التقديرية لخسائر الانخفاض في السنوات اللاحقة نتيجة لأي سبب يتم تخفيض أو زيادة خسائر الانخفاض وذلك عن طريق تعديل حساب خسائر انخفاض الموجودات المالية.

▪ الموجودات المالية المتاحة للبيع

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقييم فيما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع. في حال وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة، يتم إلغاء الخسارة التراكمية التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية من حقوق الملكية ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل.

لا يتم عكس خسائر انخفاض القيمة الاستثمار في أداة حقوق ملكية من خلال قائمة الدخل، ويتم الاعتراف بالزيادة في قيمتها العادلة ضمن حقوق الملكية للبنك.

بالنسبة لأدوات الدين المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع، يتم تقييم انخفاض القيمة بناء على نفس المعايير المتبعة في الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة. إذا زادت القيمة العادلة لأداة دين، في أي فترة لاحقة، وكان من الممكن ربط الزيادة بشكل موضوعي لأي حدث وقع بعد الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة في قائمة الدخل، يتم عكس خسارة انخفاض القيمة في قائمة الدخل.

٢,٤,٧ النقص

يتم إجراء تقاض بين الموجودات المالية و المطلوبات المالية واطهار المبلغ الصافي في الميزانية فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة لتسويتها على أساس النقص او يكون تحقق الموجودات و تسوية المطلوبات في نفس الوقت.

٢,٤,٨ تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

يتم الاعتراف بالإيراد فقط عندما يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية سوف تتدفق إلى البنك و من الممكن قياسها بشكل معقول، فيما يلي المقاييس المتبعة للإعتراف بالإيراد:

▪ الفوائد الدائنة و المدينة

فيما يتعلق بالأدوات المالية المقيمة بالتكلفة المطفأة والأدوات المالية التي تتقاضى فائدة ، يتم تحقق الفوائد الدائنة والمدينة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية والتي تمثل النسبة الفعلية للنقد الذي سوف يتم استلامه خلال العمر الافتراضي للأداة المالية.

إذا قام البنك بمراجعة تقديراته الخاصة بالمدفوعات أو المقبوضات، فإنه يعدل المبلغ المسجل للموجودات أو المطلوبات المالية ليعكس التدفقات النقدية المقدرة الفعلية والمعدلة. ويعيد البنك حساب المبلغ المسجل من خلال حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بسعر الفائدة الفعلي للأداة المالية، ويتم الاعتراف بالتعديل على أنه دخل أو مصروف. عندما يتم تخفيض قيمة الأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية المشابهة نتيجة لخسارة انخفاض القيمة، يتم الاعتراف بدخل الفائدة باستخدام سعر الفائدة الفعلي الأصلي على القيمة المسجلة المعدلة.

▪ العمولات الدائنة

العمولات الدائنة المتحققة من الخدمات المقدمة خلال فترة زمنية معينة ويتم الاعتراف بها كإيراد على أساس الفترات الزمنية. تتضمن هذه العمولات إيرادات العمولات وإدارة الموجودات وإيرادات عمولات الاستشارات.

٢,٤,٩ النقد وما في حكمه

يمثل النقد النقد والارصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة اشهر، تتضمن النقد والأرصدة لدى البنك المركزي والأرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية بعد تنزيل ودائع المصارف والمؤسسات المالية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة.

٢,٤,١٠ ممتلكات ومعدات ومشاريع قيد التنفيذ

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم واي تدني في قيمتها، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب السنوية التالية:

- المباني ٢٠ سنة
- وسائل النقل ٥ سنوات
- المفروشات و التجهيزات من ٣ إلى ٥ سنوات

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل.

يتم مراجعة العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.

يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها او عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها او من التخلص منها.

٢,٤,١١ انخفاض قيم الموجودات غير المالية

يقوم البنك في تاريخ القوائم المالية بتقييم ما إذا كان هناك مؤشر على إمكانية انخفاض قيمة الأصل وفي حالة وجود أي مؤشر، يقوم البنك بتقدير المبلغ القابل للإسترداد للأصل. يقوم البنك بتقدير قيمة الأصل القابلة للإسترداد. في حال تبين أن قيمة الأصل المسجلة أكبر من القيمة القابلة للإسترداد يتم الاعتراف بانخفاض قيمة الأصل حتى تساوي القيمة القابلة للإسترداد.

في تاريخ كل ميزانية يتم تقييم فيما إذا كانت هناك دلائل على أن خسارة انخفاض تم الاعتراف بها في السنوات السابقة لأصل معين باستثناء أن الشهرة لم تعد موجودة أو أنها قد انخفضت، وإذا وجدت هذه الحالة، يقوم البنك بتقييم المبلغ القابل للإسترداد لذلك الأصل.

يجب عكس خسارة الإنخفاض المعترف بها لأصل فقط إذا كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد مبلغ الأصل القابل للإسترداد منذ الإعتراف بأخر خسارة في انخفاض القيمة، وإذا كانت الحالة كذلك يجب زيادة المبلغ المسجل للأصل إلى مبلغه القابل للإسترداد.

٢,٤,١٢ المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزام حالي (قانوني أو فعلي) ناتج عن أحداث سابقة وأن تسديد هذا الالتزام محتمل ويمكن قياس قيمته بشكل يعتمد عليه.

٢,٤,١٣ حسابات مدارة لصالح الغير

و تمثل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة ولا تعتبر ضمن موجودات البنك في الميزانية.

٢,٤,١٤ العملة المصدرة

يلتزم البنك اتجاه العملة الورقية النقدية والمسكوكات المعدنية المصدرة كعملية قانونية في العراق بموجب قانون البنك المركزي لسنة ٢٠٠٤ بالقيمة الاسمية. الأوراق النقدية والمسكوكات المعدنية المصدرة التي يتم إعادتها إلى البنك يتم تخفيضها من رصيد العملة المصدرة. أي عملة ورقية أو مسكوكات معدنية غير مصدرة تم إعادتها محتفظ بها في خزائن البنك لا يتم إظهارها في البيانات المالية. تكلفة طباعة العملة الورقية وسك المسكوكات يتم تسجيلها في قائمة الدخل عند حدوثها.

٢,٤,١٥ ودائع واحتياطيات البنوك المحلية

تظهر ودائع واحتياطيات البنوك المحلية بالكلفة، بعد تنزيل المبالغ المعاد دفعها.

٢,٤,١٦ أرصدة الحكومات والبنوك الأجنبية

تظهر المبالغ المستحقة إلى حكومات وبنوك أجنبية بالكلفة بعد تنزيل المبالغ المعاد دفعها، حيث أنه لا يمكن قياسها بطريقة يعتمد عليها بالتكلفة المطفأة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧.

البنك المركزي العراقي

إيضاحات حول القوائم المالية

٣١ كانون الأول ٢٠٠٧

٣ احتياطي الذهب

٢٠٠٦	٢٠٠٧	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
١١٥,٧٣٣	١٣٩,٦٤٦	احتياطي الذهب في خزينة البنك المركزي
٤٣,١٢٤	٥٢,٠٣٦	احتياطي الذهب لدى بنك التسويات الدولي
٢١٦	٢٦١	مسكوكات ذهبية في خزينة البنك المركزي
١٥٩,٠٧٣	١٩١,٩٤٣	

٤ نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية

٢٠٠٦	٢٠٠٧	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
٣,٩٠٦,٣١٠	١,٦٥٧,٢١٥	نقد في الصندوق
٢٦٩	٢٨٨	حساب جاري لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك
٩٥٢,٠٣٩	٦,٠٦٠,٩٩٣	ودائع لليلة واحدة لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك
-	٤٤٣,١٨٣	حساب جاري لدى بنك الامارات العربية المتحدة المركزي
٤,٨٥٨,٦١٨	٨,١٦١,٦٧٩	

٥ أرصدة لدى البنوك

٢٠٠٦	٢٠٠٧	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
٢٠,٥٦٦	١٥,٦٤٣	أرصدة لدى بنوك محلية
٥١,٩٢٥	٦٧٢,٦٧٣	حسابات جارية لدى بنوك أجنبية
٢٩٠,٢٢٦	٤,٩٣٦,٣٤١	ودائع لأجل لدى بنوك اجنبية
٢,٠١٧,٤٣٦	١,٩٨٢,١٥٤	ودائع مجمدة متقادمة لدى بنوك أجنبية
٢,٣٨٠,١٥٣	٧,٦٠٦,٨١١	
(١٩,٧٦٦)	(٨,٨٧١)	مخصص تدني الارصدة لدى بنوك محلية
(٢,٠٠٠,٠٩١)	(١,٩٨٢,١٥٢)	مخصص خسائر تدني الارصدة لدى بنوك أجنبية
٣٦٠,٢٩٦	٥,٦١٥,٧٨٨	

أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم ١٤٨٣ لسنة ٢٠٠٣ والذي يلزم جميع الدول الأعضاء التي يوجد لديها أموال أو غيرها من الموجودات المالية أو الموارد الاقتصادية الخاصة بالحكومة العراقية السابقة أو الخاصة بهيئاتها أو مؤسساتها أو وكالاتها الحكومية الواقعة خارج العراق كما في ٢٢ أيار ٢٠٠٣ بأن تقوم

بتجميد هذه الأموال أو غيرها من الموجودات المالية أو الموارد الاقتصادية وأن تحولها فوراً إلى صندوق التنمية للعراق، ما لم تكن هذه الأرصدة أو غيرها من الموجودات المالية أو الموارد الاقتصادية نفسها موضوعاً لرهن أو حكم قضائي أو إداري أو تحكيمي

خلال عام ٢٠٠٧، قام البنك المركزي العراقي بشطب أرصدة لدى بنوك أجنبية بمبلغ ٣٨ مليون دينار عراقي (٢٠٠٦: ٥٦,١١٤ مليون دينار عراقي).

طلب مجلس الوزراء العراقي بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠٥ من وزارة المالية اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة جميع أرصدة البنك المركزي لدى البنوك الأجنبية التي تم تحويلها إلى صندوق التنمية للعراق بموجب قرار مجلس الأمن الدولي ١٤٨٣ لسنة ٢٠٠٣. حتى تاريخ إصدار البيانات المالية لم تقم وزارة المالية بتأييد المبالغ التي قد يتم إعادتها من صندوق التنمية للعراق إلى البنك المركزي والبالغة ٤٤٠,٤٣٧ مليون دينار عراقي (ما يعادل ٣٣٢ مليون دولار أمريكي).

نتيجة لعدم توفر المعلومات الكافية لم يقم البنك المركزي بإعداد كشوفات التسوية الخاصة ببعض الودائع المجمدة والمتقدمة لدى البنوك الأجنبية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧.

٦ سندات خزينة محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

٢٠٠٦	٢٠٠٧	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	القيمة الاسمية
٢٠,٢٦٩,٣٢٠	٢٤,٢٢٤,٦٧٠	خصم غير مطفاً
(٢٣٥,٩٦٧)	(٢٢٠,١٨٤)	
٢٠,٠٣٣,٣٥٣	٢٤,٠٠٤,٤٨٦	

سندات الخزينة هي أدوات دين مصدرها من قبل خزينة الولايات المتحدة الأمريكية ويتم شراؤها عن طريق بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك. لسندات الخزينة مواعيد استحقاق أصلية تتراوح ما بين ١٣ يوم وحتى ١٨٢ يوم، يتم شراء سندات الخزينة بخصم من القيمة الاسمية ولا يتم دفع أي فائدة على القيمة الاسمية قبل تاريخ الاستحقاق. إن الفائدة هي الفرق بين سعر شراء السند والمبلغ المسدد عند الاستحقاق أو البيع قبل الاستحقاق. تتجه نية إدارة البنك المركزي إلى الاحتفاظ بجميع سندات الخزينة حتى تاريخ الاستحقاق.

فوائد سندات الخزينة التي استحققت خلال العام تم الإفصاح عنها في الإيضاح رقم (٢١) حول القوائم المالية.

٧ مستحقات من وزارة المالية

٢٠٠٦	٢٠٠٧	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	أرصدة لدى وزارة المالية
٥,٣٩٣,٨٩٠	٤,٦٧٤,٧٠٤	فوائد لمستحقة
١٣,٥٨٢	١٣,٤٩٧	
٥,٤٠٧,٤٧٢	٤,٦٨٨,٢٠١	

تم توقيع اتفاقية إعادة جدولة بين البنك المركزي ووزارة المالية بتاريخ ٢١ شباط ٢٠٠٦ لسداد رصيد مستحق بمبلغ ٥,٣٩٣,٨٩٠ مليون دينار عراقي للبنك المركزي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٥. يتم سداد المبلغ على ٣٠ قسط ربع سنوي متساوي بقيمة ١٧٩,٧٩٦ مليون دينار عراقي لكل قسط. وبفائدة سنوية مقدارها ٥٪ على الرصيد القائم استحق القسط الأول بتاريخ ٣١ آذار ٢٠٠٦.

يتم تمويل الأقساط من قبل وزارة المالية من خلال إصدار سندات خزينة مدتها سنة كل ثلاثة أشهر وتحمل فائدة سنوية بنسبة ٥٪ والتي يمكن للبنك المركزي بيعها للبنوك المحلية من خلال المزادات.

٨ الاستثمارات بالعملة الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي

٢٠٠٦	٢٠٠٧	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	حصة الإشتراك لدى صندوق النقد الدولي
٢,٣٦٨,٨٧٣	٢,٢٧٩,١٧٧	١,١٨٨,٤٠٠,٠٠٠
٥٨١,٣٦٢	١٦٩,٥٩٣	حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي
٢,٩٥٠,٢٣٥	٢,٤٤٨,٧٧٠	٨٨,٤٢٨,٦١٥
		١,٢٧٦,٨٢٨,٦١٥

يتم تصنيف الاستثمارات بالعملة الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي كاستثمارات متاحة للبيع.

البنك المركزي العراقي

إيضاحات حول القوائم المالية

٣١ كانون الأول ٢٠٠٧

٩ الممتلكات والمعدات

٢٠٠٦	٢٠٠٧	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
٢٠,٤٩٤	٢٠,٤٩٤	أراضي
٤٥٨	٤٥٨	مباني
٣,٣٣٤	٤,١٤٩	أثاث ومعدات
٦١٣	٨٤٧	وسائل نقل
٢٤,٨٩٩	٢٥,٩٤٨	كلفة الممتلكات والمعدات
(٢,٩٩٧)	(٣,٦٥٠)	الاستهلاك المتراكم
١١٢	١١٩	مشروع تحت التنفيذ
٢٢,٠١٤	٢٢,٤١٧	صافي القيمة الدفترية

١٠ الموجودات الأخرى

٢٠٠٦	٢٠٠٧	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
١١٠,٣٥٨	١١٣,١٨٣	فوائد مستحقة
٧٨,٧٩٨	٤,٥٠٠	حسابات معلقة
٤,٤٦٥	٤,٨٦٣	قروض الموظفين
٢٦٩	٢٧٣	أخرى
١٩٣,٨٩٠	١٢٢,٨١٩	
(١٨٥,٢٢٠)	(١١٠,٩٢٣)	مخصص تدني
٨,٦٧٠	١١,٨٩٦	

خلال عام ٢٠٠٧، قام البنك المركزي العراقي بتسجيل مخصص تدني للموجودات الأخرى التالية:

٢٠٠٦	٢٠٠٧	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
١٠٦,٤٢٣	١٠٦,٤٢٣	فوائد مستحقة
٧٨,٧٩٧	٤,٥٠٠	حسابات معلقة
١٨٥,٢٢٠	١١٠,٩٢٣	

١١ النقد المصدر للتداول

٢٠٠٦	٢٠٠٧	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مسكوكات المعدنية
٥,٤٥٦	٥,٤٢١	
١١,٩١١,٠٩٩	١٥,٦٢٦,٨٠٤	العملة الورقية
١١,٩١٦,٥٥٥	١٥,٦٣٢,٢٢٥	

قام البنك المركزي خلال عام ٢٠٠٤ بالاعتراف بخسارة تبلغ ١,٠٢٦,٣٢٧ مليون دينار عراقي ناتجة عن سحب العملة العراقية القديمة من التداول واستبدالها بالعملة الجديدة. حتى تاريخ هذا التقرير، فإن عملية تسوية استبدال العملة لم تكتمل فيما يتعلق ببعض البنوك المحلية فيما عدلت خسارة التسوية لتصبح ٩٩٤,٤١٤ مليون دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧. إن نتيجة التسوية وتأثيرها على القوائم المالية للبنك المركزي لم يتم تحديدها بعد.

لاحقاً لتاريخ القوائم المالية المرفقة، قامت وزارة المالية العراقية بتأييد التزامها بتعويض البنك المركزي عن مبلغ ٨٨٤/٧٠ مليار دينار عراقي يتعلق بخسارة استبدال العملة وذلك خلال عام ٢٠٠٨.

١٢ سندات الخزينة المصدرة

٢٠٠٦	٢٠٠٧	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	القيمة الاسمية
١,٧٢٠,٠٠٠	٢,٨٧٥,٤٨١	
(٨٧,٧٠٠)	(١٢٩,٨٠٦)	خصم غير مطلقاً
١,٦٣٢,٣٠٠	٢,٧٤٥,٦٧٥	

يتم بيع سندات الخزينة للبنوك المحلية من خلال المزاد بسعر فائدة يتراوح ما بين ٩٪ و ١٧٪ وفقاً للتعليمات الصادرة من البنك المركزي.

يتم إصدار سندات الخزينة بفترات استحقاق أصلية تبلغ سنة أو ستة أشهر. قام البنك المركزي خلال عام ٢٠٠٧ بإصدار سندات خزينة بمبلغ ٢,٨٧٥,٤٨١ مليون دينار عراقي.

إن الغرض من إصدار سندات الخزينة هو التحكم بالسيولة في السوق.

١٣ ودائع البنوك المحلية

٢٠٠٦	٢٠٠٧	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
٤,٦٧١,٤١٥	١٤,١٨٩,٤٥٠	حسابات جارية
١,٩٦٢,٣٠٣	-	ودائع لليلة واحدة
٤,٤٩٢,٩٢٧	٤,٤٠٠,٥٠٨	ودائع لأجل
٢٢,٢٠٦	٢٣,٨٢٧	أخرى
١١,١٤٨,٨٥١	١٨,٦١٣,٧٨٥	

وفقاً لتعليمات البنك المركزي، يجب على جميع البنوك العاملة في العراق الاحتفاظ باحتياطي قانوني لدى البنك المركزي يعادل ٢٠٪ من مجموع ودائع العملاء لديها بالدينار العراقي والعملات الأجنبية باستثناء البنوك الحكومية التي يجب أن تحتفظ بقيمة ٧٥٪ من ودائع العملاء بالدينار العراقي والعملات الأجنبية . تتضمن الحسابات الجارية للبنوك المحلية لدى البنك المركزي رسيداً للاحتياطي القانوني بمبلغ ١٢,٠٨٤,٤٤١ مليون دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ (٢٠٠٦ : ٢,٠٢٤,٠٥٦ مليون دينار عراقي). لا تستحق على حسابات الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي أية فوائد.

يتضمن رسيد الودائع والاحتياطيات القانونية للبنوك المحلية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ أرصدة بالدولار الأميركي بمبلغ ١,٥٢٦,٤٤١,٥٧٦ دولار أمريكي (ما يعادل ١,٨٧٧,٥٢٢ مليون دينار عراقي) (٢٠٠٦ : ١,٣٨٦,٩٢١,١٦١ دولار أمريكي، ما يعادل ١,٨٣٧,٦٧١ مليون دينار عراقي).

١٤ أرصدة حكومات وبنوك أجنبية

٢٠٠٦	٢٠٠٧	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
١٠,٥٩٤,٦٨٧	٢,١٠٧,٧٢١	أرصدة الحكومات الأجنبية والمؤسسات المالية*
١,٤٨٤,٢٨٢	-	ودائع بنوك أجنبية*
٤١٧,٧٣٣	٤٢٣,٦٨٦	حسابات جارية مدينة
١,٤٠٠	١,١٧٥	أخرى
١٢,٤٩٨,١٠٢	٢,٥٣٢,٥٨٢	

* قرر البنك المركزي إلغاء الاعتراف ببعض الأرصدة القديمة المستحقة للحكومات و البنوك الأجنبية من سجلاته. حقق البنك المركزي إيراداً بمبلغ ٩,٠٤٤,٠٧٢ مليون دينار عراقي نتيجة لهذا الإلغاء على أن يتم إلغاء المبلغ المتبقي لهذه المستحقات في المستقبل. يعتقد البنك المركزي بأن هذه الأرصدة تشكل التزاماً على وزارة المالية ضمن ديون العراق الخارجية. حتى تاريخ إعداد القوائم المالية، لم تقم وزارة المالية بتأييد إعفاء البنك المركزي من هذه الإلتزامات.

١٥ مستحقات صندوق النقد الدولي

٢٠٠٦		٢٠٠٧		
مليون دينار عراقي	حقوق السحب الخاصة	مليون دينار عراقي	حقوق السحب الخاصة	
١٣٦,٤٧١	٦٨,٤٦٣,٨٠٠	١٣١,٣٠٤	٦٨,٤٦٣,٨٠٠	تخصيصات حقوق السحب الخاصة
٢,٠٢٤,٥٢٤	١,٠١٥,٦٤٩,٤٢٩	١,٩٦٧,٠٧٠	١,٠١٥,٦٤٩,٤٢٩	ضمانات صندوق النقد الدولي العملة المحتفظ بها:
٥٩٢,٢١٨	٢٩٧,١٠٠,٠٠٠	-	-	قرض صندوق النقد الدولي لما بعد الحرب
٣,٢٩٠	١,٦٥٠,٥٧١	٣,١٩٧	١,٦٥٠,٥٧١	حساب صندوق النقد الدولي رقم (١) ويشمل تعديلات تقييم العملة
٢٦	١٢,٩٩١	٢٤	١٢,٥٨٠	حساب صندوق النقد الدولي رقم (٢) ويشمل تعديلات تقييم العملة
<u>٢,٧٥٦,٥٢٩</u>	<u>١,٣٨٢,٨٧٦,٧٩١</u>	<u>٢,١٠١,٥٩٥</u>	<u>١,٠٨٥,٧٧٦,٣٨٠</u>	

تمثل حقوق السحب الخاصة والبالغة ٦٨,٤٦٣,٨٠٠ مليون دينار عراقي تخصيصات جمهورية العراق لدى صندوق النقد الدولي. يتم توزيع حقوق السحب الخاصة بناءً على مساهمة الدول الأعضاء في دائرة حقوق السحب الخاصة التابعة للبنك الدولي في تاريخ التوزيع.

يمثل قرض صندوق النقد الدولي لما بعد الحرب مساعدة طارئة منحت للعراق بعد الحرب بمبلغ ٥٩٢,٢١٨ مليون دينار عراقي (٢٩٧,١٠٠,٠٠٠ حقوق سحب خاصة) تم تقديمه من قبل صندوق النقد الدولي للبنك المركزي خلال عام ٢٠٠٤. تم تسديد القرض بالكامل خلال عام ٢٠٠٧.

١٦ أرصدة مؤسسات حكومية

٢٠٠٦	٢٠٠٧	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
٣,٩٤١,٨١٨	٦,٩٥٤,٥٥٨	أرصدة وزارة المالية
١,٨٠٨,٩٣٨	٢٠٣,١٧٧	أرصدة مؤسسات حكومية أخرى
٤٨٥,٧١٤	٥٢٤,٦٨١	أرصدة فرعي السليمانية وأربيل
٦,٨٧٥	٤,٣٧٥	قرض من بنك حكومي محلي
٦١,٤٢٣	٥٦,٣٢٣	أخرى
<u>٦,٣٠٤,٧٦٨</u>	<u>٧,٧٤٣,١١٤</u>	

لم يستلم البنك المركزي كشف حساب الأرصدة المستحقة لوزارة المالية وفرعي السليمانية وأربيل كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧. لم يستلم البنك المركزي كشف حساب لجزء من الرصيد المستحق لمؤسسات حكومية أخرى بمبلغ ١٠١,٢١٧ مليون دينار عراقي. وبناءً على ذلك لم يقيم البنك المركزي بإجراء تسويات لهذه الحسابات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧.

١٧ مطلوبات أخرى

٢٠٠٦	٢٠٠٧	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
١٦٨,٠٥٩	٢٤٢,٤٥٩	فوائد مستحقة غير مدفوعة
٤,١٢٢	٥,٧٤٨	نم داتنة
(٦٣,٦٤٠)	(٣٢,١٠٩)	أرصدة الحسابات المتبادلة مع الفروع
٦٠٣,٧٦٧	٦٠,٤٣٨	الأرصدة المعلقة*
١٦,٩٩٥	١٠,٠٢٦	مخصصات متنوعة
٢,٥٠٩	٢,٩٣٢	أخرى
٧٣١,٨١٢	٢٨٩,٤٩٤	

* تمثل الحسابات المعلقة أرصدة مطلوبات لم تتم تسويتها كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧. لم يتم تحديد أثر تسوية هذه الأرصدة على البيانات المالية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧.

١٨ رأس المال

وفقاً للمادة ٥ من قانون البنك المركزي العراقي لسنة ٢٠٠٤، يتكون رأس المال المصرح به للبنك المركزي ١٠٠,٠٠٠ مليون دينار عراقي يدفع بالكامل من قبل جمهورية العراق مقابل ١٠٠٪ من أسهم البنك المركزي. تملك جمهورية العراق حصرياً أسهم البنك المركزي ولا يمكن تحويل ملكيتها أو رهنها. لا يتم توزيع أية أرباح مقابل هذه الأسهم.

خلال كانون الثاني ٢٠٠٧، قامت وزارة المالية بتغطية رأس المال غير المدفوع للبنك بمبلغ ٩٩,٥٠٠ مليون دينار عراقي وفقاً لقانون البنك المركزي لسنة ٢٠٠٤.

١٩ الاحتياطات

وفقاً للمادة ٥ من قانون البنك المركزي العراقي لسنة ٢٠٠٤ يجب على البنك المركزي الاحتفاظ باحتياطي عام واحتياطي للأرباح غير المتحققة والاحتياطات الأخرى التي تتطلبها معايير التقارير المالية الدولية.

بلغ احتياطي إعادة تقييم الذهب ١٩١,٩٢٨ مليون دينار عراقي. يمثل هذا المبلغ ما يلي:

٢٠٠٦	٢٠٠٧	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
١٤٢,٨٨٧	١٥٩,٠٥٩	احتياطي إعادة تقييم الذهب في بداية السنة
١٦,١٧٢	٣٢,٨٦٩	ربح إعادة تقييم الذهب للسنة
١٥٩,٠٥٩	١٩١,٩٢٨	احتياطي إعادة تقييم الذهب في نهاية السنة

٢٠ الخسائر المتركمة

وفقاً للمادة ٥ من قانون البنك المركزي العراقي لسنة ٢٠٠٤، فإن صافي الخسارة التشغيلية يتم قيده على حساب الاحتياطي العام حتى يستنفذ ومن ثم يتم استخدام رأس المال لتغطية الخسارة. حتى تاريخ إعداد هذه البيانات المالية لم يصدر مجلس إدارة البنك المركزي قراراً حول هذه الخسائر. إن رصيد الاحتياطي العام ورأس المال لا يكفيان لتغطية رصيد الخسائر المتركمة.

وفقاً للمادة ٥ من قانون البنك المركزي العراقي لسنة ٢٠٠٤، عند زيادة قيمة مطلوبات البنك المركزي عن قيمة الموجودات يقوم مجلس الإدارة بتقييم الوضع وإصدار تقرير حول أسباب وقيمة العجز. إذا قرر مجلس الإدارة وبالتشاور مع وزير المالية حاجة البنك المركزي إلى زيادة رأس المال فيتم طلب الزيادة لتدفع بالنيابة عن جمهورية العراق. عند تلقي هذا الطلب، يقوم وزير المالية خلال مدة لا تزيد عن شهرين بالطلب إلى الجهة المفوضة عن جمهورية العراق الموافقة على زيادة رأس مال البنك المركزي بالمبلغ المطلوب وخلال الفترة المطلوبة.

٢١ فوائد دائنة

٢٠٠٦	٢٠٠٧	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
٧١٧,٠٨٠	٩٣٧,٣٢٩	سندات الخزينة
١٣,٣١٧	١٥٥,٩٢٧	الأرصدة لدى البنوك
٢٦٩,٦٩٤	٢٥٦,٠٤٩	أرصدة لدى وزارة المالية
٥٨,٢٣٠	٨٢,٧٢١	الودائع لليلة واحدة
٣٣,٣٥٥	٢٧,١٣٢	أخرى
١,٠٩١,٦٧٦	١,٤٥٩,١٥٨	

٢٢ فوائد مدينة

٢٠٠٦	٢٠٠٧	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
٣٢٨,٢٢٤	٧٥٢,٥٧٦	ودائع لأجل للبنوك المحلية
٤٢,٨٢٤	٧٣,٢٨٥	قروض الحكومات والمؤسسات المالية الأجنبية
٤٠,٥٣٦	٥٠٢,٢٥٨	سندات الخزينة المصدرة
٥٠,٧٢٣	٤٩,٦٠٩	أخرى
٤٦٢,٣٠٧	١,٣٧٧,٧٢٨	

٢٣ صافي إيرادات الرسوم والعمولات

٢٠٠٦	٢٠٠٧	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
١٥٧,٩٧٦	٤٥٤,٩٤٢	إيرادات عمولات ورسوم
١٥٧,٩٧٦	٤٥٤,٩٤٢	

تتضمن إيرادات العمولات لعام ٢٠٠٧ عمولات بقيمة ٤٠٥,٣١١ مليون دينار عراقي ناتجة عن أوامر التحويل الصادرة عن وزارة المالية من حساب صندوق التنمية للعراق إلى حسابها الجاري في البنك المركزي. يقوم البنك المركزي العراقي بشراء الدولار الأمريكي من وزارة المالية مقابل عمولة تبلغ ١٪ من سعر الصرف المستخدم لتحويل المبلغ المطلوب إلى الدينار العراقي.

٢٤ استرداد مخصصات

٢٠٠٦	٢٠٠٧	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
(٧٤,٢٤٠)	-	مخصص حسابات صندوق التنمية للعراق (إيضاح ٣٤)
(١,٩٨٥)	-	مخصص حسابات مذكرة التفاهم (إيضاح ٣٤)
(٦٥,٢١٠)	(٤٤,٧٤٥)	أخرى
(١٤١,٤٣٥)	(٤٤,٧٤٥)	

٢٥ الضرائب

وفقاً للمادة ٤٤ من قانون البنك المركزي العراقي لسنة ٢٠٠٤ فإن البنك المركزي معفى من الضريبة على الدخل أو الأرباح وبعض الضرائب والرسوم الجمركية الأخرى.

٢٦ القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيم العادلة للأدوات المالية في الميزانية العمومية لا تختلف جوهرياً عن قيمتها الدفترية باستثناء ما يلي:

- الرصيد المستحق من وزارة المالية والذي تقاس قيمته العادلة باستخدام سعر خصم مناسب.
- أرصدة الحكومات والبنوك الأجنبية وأرصدة المؤسسات الحكومية لا يمكن قياس قيمتها العادلة نتيجة لعدم توفر المعلومات الكافية.

٢٧ مخاطر الائتمان والتركز في الموجودات والمطلوبات وبنود خارج الميزانية

٢٧,١ مقدمة

لا يمتلك البنك المركزي العراقي وظيفة رسمية تعنى بإدارة المخاطر. تتركز مهام إدارة المخاطر بتقديم إطار عمل مستقل لإعداد التقارير ومراقبة والسيطرة على كافة المخاطر وتقييم مدى التعرض للمخاطر وتقييم الأداء وفرض ومراقبة التركزات والمحددات المالية الأخرى بالإضافة إلى القيام باختبارات الحساسية وخطط الطوارئ.

٢٧,٢ مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام أحد أطراف الأدوات المالية من الوفاء بالتزاماته الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسائر مالية . إن الحد الأعلى لمخاطر الائتمان التي يمكن أن يتعرض لها البنك المركزي ينحصر في مبالغ الميزانية العمومية للبنك المركزي بالإضافة إلى الالتزامات المبينة في الإيضاح (٣٥) حول البيانات المالية. لا يقوم البنك بتقييم مخاطر الائتمان بشكل رسمي.

يظهر التركيز عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملة في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة بنفس المنطقة الجغرافية ، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى . يعطى التركيز مؤشراً للتأثر النسبي في أداء البنك تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع أعمال أو منطقة جغرافية معينة.

- يمارس البنك المركزي أنشطته في منطقة جغرافية واحدة هي العراق. إن الوضع السياسي غير المستقر في المنطقة قد يؤثر سلباً على أنشطة البنك المركزي.
- يمثل الدولار الأمريكي جزءاً هاماً من موجودات البنك بالعملة الأجنبية.
- يستثمر البنك جزءاً هاماً من موجوداته في دولة واحدة وهي الولايات المتحدة الأمريكية.
- يمثل الدولار الأمريكي العملة الوحيدة التي يقوم البنك المركزي باستثمار موجوداته الأجنبية بها.
- تمثل الودائع و الاحتياطات النقدية للبنوك المحلية الحكومية ٩٦٪ من الودائع النقدية واحتياطات البنوك المحلية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ (٢٠٠٦ : ٨٤٪)

إن التعرضات الائتمانية القصوى هي وفق الجدول التالي دون الأخذ بالاعتبار أية ضمانات أو تحسينات ائتمانية أخرى:

الحد الأقصى للتعرض لمخاطرة الائتمان		
٢٠٠٦	٢٠٠٧	إيضاح
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
٩٥٢,٣٠٨	٦,٥٠٤,٤٦٣	٤ نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
٣٦٠,٢٩٦	٥,٦١٥,٧٨٨	٥ أرصدة لدى البنوك
٢٠,٠٣٣,٣٥٣	٢٤,٠٠٤,٤٨٦	٦ سندات خزينة
٥,٤٠٧,٤٧٢	٤,٦٨٨,٢٠١	٧ أرصدة لدى وزارة المالية
٢,٩٥٠,٢٣٥	٢,٤٤٨,٧٧٠	٨ استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي
٨,٦٧٠	١١,٨٩٦	١٠ موجودات أخرى
٢٩,٧١٢,٣٣٤	٤٣,٢٧٣,٦٠٤	المجموع
٣,٩٣٣,٦٩٩	٧١٠,٠٣٥	٣١ التعهدات
٣,٩٣٣,٦٩٩	٧١٠,٠٣٥	المجموع
٣٣,٦٤٦,٦٣٣	٤٣,٩٨٣,٦٣٩	إجمالي المخاطر الائتمانية

إن التعرض الأقصى للمخاطر بالنسبة للبنك المركزي العراقي يتمثل بمبالغ الميزانية والتعهدات الموضحة في الإيضاح (٣١) حول القوائم المالية.

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ إن الالتزامات التي من المحتمل أن تطرأ، إذا وجدت، لا يمكن تحديدها أو قياسها بسبب عدم توفر المعلومات الكافية كما هو موضح في الإيضاح (٣١) حول القوائم المالية.

فيما يلي توزيع الموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية العمومية حسب الموقع الجغرافي:

٢٠٠٧			
التزامات ائتمانية	مطلوبات	موجودات	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
-	٤٤,٧٥٥,٤٢٩	٦,٥١٩,٦٤٩	العراق
٧١٠,٠٣٥	٤,٩١٣,٥٢٧	٣٨,٦٢٥,٥٣١	دول أخرى
٧١٠,٠٣٥	٤٩,٦٦٨,٩٥٦	٤٥,١٤٥,١٨٠	
٢٠٠٦			
التزامات ائتمانية	مطلوبات	موجودات	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
-	٣١,٧٣٤,٢٨٦	٩,٤٥٧,٢٧٨	العراق
٣,٩٣٣,٦٩٩	١٥,٢٥٤,٦٣١	٢٤,٣٤٢,٤٥٣	دول أخرى
٣,٩٣٣,٦٩٩	٤٦,٩٨٨,٩١٧	٣٣,٧٩٩,٧٣١	

٢٧,٣ مخاطر السوق

تنتج مخاطر السوق من التغيير في أسعار الفائدة، أسعار صرف العملات وأسعار الأسهم. لم يحدد البنك المركزي حدوداً لقيمة المخاطر التي يمكن قبولها.

٢٧,٤ مخاطر أسعار الفائدة

تنتج مخاطر سعر الفائدة من احتمال التغيرات في أسعار الفائدة التي تؤثر على الربحية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. إن البنك معرض لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لوجود تفاوت في إعادة تسعير فوائدها ومبالغ الموجودات والمطلوبات. إن البنك معرض لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لوجود تفاوت في إعادة تسعير فوائدها والمطلوبات. لم يقيم البنك المركزي بتحديد مستويات لمخاطر أسعار الفائدة ولم يحدد قيمة فجوات أسعار الفائدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧. قام البنك المركزي خلال عام ٢٠٠٧ بزيادة سعر فائدة الاستثمار الليلي والودائع لأجل، بحيث يكون سعر الفائدة للاستثمار الليلي بواقع ١٨٪ وتتراوح أسعار الفائدة على الودائع لأجل ما بين ١٩٪ - ٢٠٪ للإيداع لمدة ١٤ يوم و ٣٠ يوم على التوالي.

البنك المركزي العراقي

إيضاحات حول القوائم المالية

٣١ كانون الأول ٢٠٠٧

فيما يلي تحليل لحساسية أسعار الفائدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧:

المجموع	بنود بدون فائدة	أكثر من سنة	من ٦ أشهر إلى سنة	من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	من شهر إلى ٣ أشهر	أقل من شهر واحد	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
							الموجودات
١٩١,٩٤٣	١٩١,٩٤٣	-	-	-	-	-	احتياطي الذهب
٨,١٦١,٦٧٩	١,٦٥٧,٢١٥	-	-	-	-	٦,٥٠٤,٤٦٤	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
٥,٦١٥,٧٨٨	٦,٧٧٤	-	-	-	٥,٦٠٩,٠١٤	-	أرصدة لدى البنوك
٢٤,٠٠٤,٤٨٦	-	-	١١,٩٢١,٠٥٩	١١,١٣٧,٣٨٧	٩٤٦,٠٤٠	-	سندات الخزينة
٤,٦٨٨,٢٠١	١٣,٤٩٨	٣,٩٥٥,٥١٩	٣٥٩,٥٩٣	١٧٩,٧٩٦	١٧٩,٧٩٦	-	أرصدة لدى وزارة المالية
٢,٤٤٨,٧٧٠	١,٩٥١,٠٣٢	-	-	-	٤٩٧,٧٣٨	-	استثمارات بعملة أجنبية لدى صندوق النقد الدولي
٢٢,٤١٧	٢٢,٤١٧	-	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات
١١,٨٩٦	١١,٨٩٦	-	-	-	-	-	موجودات أخرى
٤٥,١٤٥,١٨٠	٣,٨٥٤,٧٧٥	٣,٩٥٥,٥١٩	١٢,٢٨٠,٦٥٢	١١,٣١٧,١٨٢	٧,٢٣٢,٥٨٨	٦,٥٠٤,٤٦٤	مجموع الموجودات
							المطلوبات
١٥,٦٣٢,٢٢٥	١٥,٦٣٢,٢٢٥	-	-	-	-	-	النقد المصدر للتداول
٢,٧٤٥,٦٧٥	-	-	٣٥١,٤٩٣	٢,٣٩٤,١٨٢	-	-	سندات الخزينة المصدرة
١٨,٦١٣,٧٨٥	١٤,٢١٣,٢٧٧	-	-	-	١,٨٧٠,٦٥٣	٢,٥٢٩,٨٥٥	ودائع البنوك المحلية
٢,٥٣٢,٥٨٢	٢,١٠٨,٨٩٦	-	-	-	٤٢٣,٦٨٦	-	مستحقات حكومات وبنوك أجنبية
٢,١٠١,٥٩٥	١,٩٦٧,٠٧٠	-	-	-	١٣٤,٥٢٥	-	أرصدة صندوق النقد الدولي
٧,٧٤٣,١١٤	٧,٧٣٨,٧٣٩	-	-	-	٤,٣٧٥	-	أرصدة مؤسسات حكومية
٢٨٩,٤٩٤	٢٨٩,٤٩٤	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
٤٩,٦٥٨,٤٧٠	٤١,٩٤٩,٧٠١	-	٣٥١,٤٩٣	٢,٣٩٤,١٨٢	٢,٤٣٣,٢٣٩	٢,٥٢٩,٨٥٥	مجموع المطلوبات
(٤,٥١٣,٢٩٠)	(٤,٥١٣,٢٩٠)	-	-	-	-	-	العجز
٤٥,١٤٥,١٨٠	٣٧,٤٣٦,٤١١	-	٣٥١,٤٩٣	٢,٣٩٤,١٨٢	٢,٤٣٣,٢٣٩	٢,٥٢٩,٨٥٥	مجموع المطلوبات والعجز
-	(٣٣,٥٨١,٦٣٦)	٣,٩٥٥,٥١٩	١١,٩٢٩,١٥٩	٨,٩٢٣,٠٠٠	٤,٧٩٩,٣٤٩	٣,٩٧٤,٦٠٩	فرق حساسية عناصر الميزانية
-	-	٣٣,٥٨١,٦٣٦	٢٩,٦٢٦,١١٧	١٧,٦٩٦,٩٥٨	٨,٧٧٣,٩٥٨	٣,٩٧٤,٦٠٩	فرق الحساسية التراكمي

البنك المركزي العراقي

إيضاحات حول القوائم المالية

٣١ كانون الأول ٢٠٠٧

إن فجوة أسعار الفوائد للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦ هي كما يلي

المجموع	بنود بدون فائدة	أكثر من سنة	من ٦ أشهر إلى سنة	من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	من شهر إلى ٣ أشهر	أقل من شهر واحد	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
١٥٩,٠٧٣	١٥٩,٠٧٣	-	-	-	-	-	الموجودات
٤,٨٥٨,٦١٨	٣,٩٠٦,٣١٠	-	-	-	-	٩٥٢,٣٠٨	احتياطي الذهب
٣٦٠,٢٩٦	٧٩٩	-	-	-	٣٥٩,٤٩٧	-	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
٢٠,٠٣٣,٣٥٣	-	-	-	١٧,٨٧١,٨٤٨	١,٤٠٧,٤٧٤	٧٥٤,٠٥١	أرصدة لدى البنوك
٥,٤٠٧,٤٧٢	١٣,٥٨٢	٤,٦٧٤,٧٠٦	٣٥٩,٥٩٢	١٧٩,٧٩٦	١٧٩,٧٩٦	-	سندات الخزينة
٢,٩٥٠,٢٣٥	٢,٠٢٧,٨١٤	-	-	-	٩٢٢,٤٢١	-	أرصدة لدى وزارة المالية
٢٢,٠١٤	٢٢,٠١٤	-	-	-	-	-	استثمارات بعملات أجنبية لدى صندوق النقد الدولي
٨,٦٧٠	٨,٦٧٠	-	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات
٣٣,٧٩٩,٧٣١	٦,١٣٨,٢٦٢	٤,٦٧٤,٧٠٦	٣٥٩,٥٩٢	١٨,٠٥١,٦٤٤	٢,٨٦٩,١٦٨	١,٧٠٦,٣٥٩	موجودات أخرى
							مجموع الموجودات
							المطلوبات
١١,٩١٦,٥٥٥	١١,٩١٦,٥٥٥	-	-	-	-	-	النقد المصدر للتداول
١,٦٣٢,٣٠٠	-	-	٦٦٧,٧٥٧	٩٦٤,٥٤٣	-	-	سندات الخزينة المصدرة
١١,١٤٨,٨٥١	٤,٦٩٣,٦٢٠	-	-	-	-	٦,٤٥٥,٢٣١	ودائع البنوك المحلية
١٢,٤٩٨,١٠٢	١٠,٥٩٦,٠٨٧	-	١,٤٨٤,٢٨٢	-	٤١٧,٧٣٣	-	مستحقات حكومات وبنوك أجنبية
٢,٧٥٦,٥٢٩	٢,٠٢٧,٨٤٠	-	-	-	٧٢٨,٦٨٩	-	أرصدة صندوق النقد الدولي
٦,٣٠٧,٧٦٨	٦,٢٩٧,٩٨٣	-	-	-	٦,٧٨٥	-	أرصدة مؤسسات حكومية
٧٣١,٨١٢	٧٣١,٨١٢	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
٤٦,٩٨٨,٩١٧	٣٦,٢٦٣,٨٩٧	-	٢,١٥٢,٠٣٩	٩٦٤,٥٤٣	١,١٥٣,٢٠٧	٦,٤٥٥,٢٣١	مجموع المطلوبات
(١٣,١٨٩,١٨٦)	(١٣,١٨٩,١٨٦)	-	-	-	-	-	العجز
٣٣,٧٩٩,٧٣١	٢٣,٠٧٤,٧١١	-	٢,١٥٢,٠٣٩	٩٦٤,٥٤٣	١,١٥٣,٢٠٧	٦,٤٥٥,٢٣١	مجموع المطلوبات والعجز
-	(١٦,٩٣٦,٤٤٩)	٤,٦٧٤,٧٠٦	(١,٧٩٢,٤٤٧)	١٧,٠٨٧,١٠١	١,٧١٥,٩٦١	(٤,٧٤٨,٨٧٢)	فرق حساسية عناصر الميزانية
-	-	١٦,٩٣٦,٤٤٩	١٢,٢٦١,٧٤٣	١٤,٠٦٤,١٩٠	(٣,٠٣٢,٩١١)	(٤,٧٤٨,٨٧٢)	فرق الحساسية التراكمي

٢٧,٥ مخاطر العملات

تتمثل مخاطر العملة في خطر أن تنذبذب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يعتبر البنك المركزي الدينار العراقي عملته الرسمية. ليس للبنك المركزي سياسة لتحديد أسقف للمراكز حسب العملة. ولم تحتسب قيمة مراكز العملات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧. إن جزءاً هاماً من موجودات البنك المركزي بالعملات الأجنبية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ محتفظ بها بالدولار الأمريكي.

يحتفظ البنك المركزي بالمراكز التالية للعملات الأجنبية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧:

٢٠٠٦	٢٠٠٧	
٩,٦٠٨,٧٣٠	٢٤,٥٨٠,٥٧٧	دولار أمريكي
١٩٣,٧٠٦	٣,٦١٧,٨٠٦	وحدات السحب الخاصة
١٣٢,٧٧٤	٣٤٧,١٧٥	يورو
١٢٨,٦٤٥	١,٣٥٩,٦٨٦	أخرى
١٠,٠٦٣,٨٥٥	٢٩,٩٠٥,٢٤٤	

٢٧,٦ مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة البنك المركزي على الوفاء بمطلوباته عندما يحين موعد استحقاقها. لا يوجد لدى البنك المركزي سياسة رسمية لمواجهة مخاطر السيولة.

هنالك ترتيبات ما بين البنك المركزي ووزارة المالية لتحسين وضع السيولة بالعملات الأجنبية وذلك من خلال تمويل حاجات وزارة المالية من العملة المحلية مقابل تحويلات وزارة المالية إلى البنك المركزي بالدولار الأمريكي.

لم يتم تحديد قيمة استحقاقات موجودات ومطلوبات البنك المركزي بناء على الترتيبات التعاقدية للسداد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ و ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦. إن كافة موجودات البنك المركزي إما متداولة أو بدون فترة استحقاق محددة، باستثناء سندات الخزينة والرصيد المستحق من وزارة المالية حيث يتم استحقاقهما كما في ٣١ كانون الأول وفقاً للتوزيع التالي:

البنك المركزي العراقي

إيضاحات حول القوائم المالية

٣١ كانون الأول ٢٠٠٧

٢٠٠٧

المجموع	أكثر من سنة	من ٦ أشهر إلى سنة واحدة	من ٣ إلى ٦ اشهر	من شهر إلى ٣ أشهر	شهر واحد	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
٢٤,٠٠٤,٤٨٦	-	-	١١,٨٨٨,٥١٥	٨,٤٧٧,٨٧٣	٣,٦٣٨,٠٩٨	سندات خزينة
٤,٦٨٨,٢٠١	٣,٩٥٥,٥١٩	٣٥٩,٥٩٣	١٧٩,٧٩٦	١٩٣,٢٩٣	-	أرصدة وزارة المالية
٢٨,٦٩٢,٦٨٧	٣,٩٥٥,٥١٩	٣٥٩,٥٩٣	١٢,٠٦٨,٣١١	٨,٦٧١,١٦٦	٣,٦٣٨,٠٩٨	

٢٠٠٦

المجموع	أكثر من سنة	من ٦ أشهر إلى سنة واحدة	من ٣ إلى ٦ اشهر	من شهر إلى ٣ أشهر	شهر واحد	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
٢٠,٠٣٣,٣٥٣	-	-	١٧,٨٧١,٨٤٨	١,٤٠٧,٤٥٤	٧٥٤,٠٥١	سندات خزينة
٥,٤٠٧,٤٧٢	٤,٦٧٤,٧٠٦	٣٥٩,٥٩٢	١٧٩,٧٩٦	١٩٣,٣٧٨	-	أرصدة وزارة المالية
٢٥,٤٤٠,٨٢٥	٤,٦٧٤,٧٠٦	٣٥٩,٥٩٢	١٨,٠٥١,٦٤٤	١,٦٠٠,٨٣٢	٧٥٤,٠٥١	

إن جميع مطلوبات البنك المركزي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ و ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦ ليس لها تواريخ استحقاق محددة باستثناء الودائع لأجل الخاصة بالبنوك المحلية باستحقاقات أصلية ما بين ١٤ إلى ٩٠ يوم.

إن موعد سداد الأقساط والمبلغ الذي يمكن سداه من الرصيد المستحق للحكومات والبنوك الأجنبية البالغ ٢,٥٣٢,٥٨٢ مليون دينار عراقي غير مؤكدة.

٢٨ التحليل القطاعي

معلومات القطاعات الأساسية

لا تعمل إدارة البنك على تنظيم عمليات البنك المركزي العراقي في قطاعات أعمال.

معلومات القطاعات الثانوية

يزاول البنك المركزي أعماله جغرافياً في سوق واحدة هي العراق، ولكن للبنك المركزي موجودات ومطلوبات في دول أخرى. فيما يلي ملخص لإجمالي موجودات ومطلوبات البنك المركزي في العراق وفي الدول الأخرى وإجمالي الإيرادات المحققة في العراق وفي الدول الأخرى:

٢٠٠٧			
المجموع	البلدان الأجنبية	العراق	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
١,٩٦٢,٩٠٤	١,٦٧٣,٩٣٦	٢٨٨,٩٦٨	الإيرادات
٤٥,١٤٥,١٨٠	٣٨,٦٢٥,٥٣١	٦,٥١٩,٦٤٩	إجمالي الموجودات
٤٩,٦٦٨,٩٥٦	٤,٩١٣,٥٢٧	٤٤,٧٥٥,٤٢٩	إجمالي المطلوبات
٢٠٠٦			
المجموع	البلدان الأجنبية	العراق	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
١,٣٢٩,٠٥٨	٨٤٢,٤٩٩	٤٨٦,٥٥٩	الإيرادات
٣٣,٧٩٩,٧٣١	٢٤,٣٤٢,٤٥٣	٩,٤٥٧,٢٧٨	إجمالي الموجودات
٤٦,٩٨٨,٩١٧	١٥,٢٥٤,٦٣١	٣١,٧٣٤,٢٨٦	إجمالي المطلوبات

٢٩ المعاملات مع جهات ذات علاقة

إن البنك المركزي هو مؤسسة حكومية لها معاملات مع بنوك حكومية والوزارات ومؤسسات حكومية أخرى ضمن أعمالها الاعتيادية وبأسعار الفائدة والعمولة التجارية. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في الميزانية العمومية وبيان الدخل هي كما يلي:

٢٠٠٦	٢٠٠٧	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
		الموجودات
٨٠٠	٧٧١	نقد لدى بنوك حكومية محلية
٥,٤٠٧,٤٧٢	٤,٦٨٨,٢٠١	مستحقات من وزارة المالية
-	٨,٨٧١	مستحقات من بنك حكومي
٥,٤٠٨,٢٧٢	٤,٦٩٧,٨٤٣	
		المطلوبات
٩,٣٦١,٩١٩	١٦,٩٨٣,٤٢٠	إيداعات واحتياطيات بنوك محلية حكومية
٣,٩٤١,٨١٨	٦,٩٥٤,٥٥٧	مستحقات إلى وزارة المالية
٢,٣٥٦,٠٧٥	٧٩٤,٦٦٨	مستحقات إلى مؤسسات حكومية
٦,٨٧٥	٤,٣٧٥	قرض من مصرف الرافدين
١٥,٦٦٦,٦٨٧	٢٤,٧٣٧,٠٢٠	
٣,٩٣٣,٦٩٩	٧١٠,٠٣٥	التزامات خارج بنود الميزانية بالنيابة عن الحكومة العراقية
٢٦٩,٦٩٥	٢٥٦,٠٤٩	إيرادات فوائد من وزارة المالية
٢٧٥,٧٠٨	٦٢٧,٣٢٧	مصروف فائدة على إيداعات البنوك الحكومية

٣٠ حسابات مدارة بالنيابة عن وزارة المالية

يحفظ البنك المركزي بسجلات المدفوعات و المقبوضات النقدية الخاصة بصندوق التنمية للعراق الذي تم إنشاؤه في أيار سنة ٢٠٠٣ وتم الاعتراف به بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٨٣ لعام ٢٠٠٣. تدار الحسابات البنكية لصندوق التنمية للعراق بواسطة البنك المركزي العراقي بالنيابة عن وزارة المالية وتدرج كجزء من السجلات المحاسبية للبنك المركزي. كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦ تم استبعاد حسابات صندوق التنمية للعراق من البيانات المالية للبنك المركزي، وقد نتج عن ذلك فرق بمبلغ ١١,٨٢٣ مليون دينار عراقي لم تتم تسويته كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦ بين أرصدة موجودات صندوق التنمية للعراق والتي تزيد على أرصدة المطلوبات المقابلة لها في سجلات البنك المركزي. تم احتساب مخصص لهذا الفرق في البيانات المالية المرفقة.

خلال عام ٢٠٠٧ قام البنك المركزي العراقي باستثناء حسابات صندوق التنمية للعراق مع المخصص الذي تم إثباته في القوائم المالية لعام ٢٠٠٦ من حساباته والقوائم المالية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧.

يحفظ البنك المركزي بحسابات معينة تتعلق بمذكرة التفاهم الموقعة في ٢٠ أيار ١٩٩٦ بين الأمم المتحدة والحكومة العراقية حول تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ لعام ١٩٩٥. كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٥ تم استبعاد أرصدة حسابات مذكرة التفاهم من البيانات المالية للبنك المركزي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧، وقد نتج عن ذلك فرق لم تتم تسويته بمبلغ ٩,٨١٠ مليون دينار عراقي بين أرصدة موجودات مذكرة التفاهم وأرصدة المطلوبات المقابلة لها في سجلات البنك المركزي. لم يتم تحديد الأثر المالي لهذا الفرق على القوائم المالية للبنك المركزي العراقي.

٣١ ارتباطات والتزامات محتملة

الالتزامات الائتمانية

تتضمن الالتزامات الائتمانية اعتمادات وكفالات صادرة للوفاء بالتزامات الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى.

تلزم الاعتمادات والكفالات والقبولات للبنك المركزي بدفع مبالغ بالنيابة عن هذه الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى في حالة تعذر الأداء وفقاً لشروط التعاقد.

يظهر البنك المركزي كضامن لمديونية واعتمادات وكفالات خاصة بالبنك المركزي والوزارات والمؤسسات الحكومية العراقية الأخرى. إن السجلات المحاسبية للبنود خارج الميزانية العمومية غير دقيقة ولا توجد مستندات كافية لتأييد هذه الحسابات ولتأكيد سلامة وقيمة هذه الأرصدة، إن تأثير هذه الحسابات خارج الميزانية

العمومية على البيانات المالية للبنك المركزي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ غير مؤكد، ولم تستطع إدارة البنك المركزي احتساب قيمته في هذه المرحلة.

على البنك المركزي الالتزامات الائتمانية التالية كما في ٣١ كانون الأول:

٢٠٠٦	٢٠٠٧	
مليون دينار عراقي	مليون دينار عراقي	
٣٩,٤٦٢	٣٦,١٨٥	ارتباطات بالنيابة عن الحكومة العراقية:
٢٢,١١٩	٢٢,١١٩	قروض مضمونة من قبل البنك المركزي العراقي
٣,٨٧٢,١١٨	٦٥١,٧٣١	اعتمادات مستندية
٣,٩٣٣,٦٩٩	٧١٠,٠٣٥	خطابات ضمان وقبولات

المطلوبات المحتملة

هنالك دعاوى قضائية في دول مختلفة ضد البنك المركزي لمطالبته بسداد ديون متقدمة على البنك المركزي والوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى بمبلغ ٣,٧١٩,٧٦١ مليون دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ (٢٠٠٦ : ٤,٤٠٩,٧١١ دينار عراقي).

قد تتعلق بعض هذه القضايا بديون قد تمت تسويتها من خلال مشروع تسوية الديون الخارجية للعراق. حتى تاريخ إعداد هذه البيانات المالية، لا توجد معلومات كافية تتعلق بالأرصدة التي تمت تسويتها أو سددت أو أعفيت كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ أو الأرصدة التي سوف تتم تسويتها أو سدادها بعد نهاية السنة.

نظراً لعدم توفر معلومات كافية، فإن النتيجة النهائية لهذه القضايا وتأثيرها على البيانات المالية للبنك المركزي غير مؤكد، ولم يتمكن البنك المركزي من احتساب قيمتها أو اثبات مخصص لها كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧.

تعتقد إدارة البنك المركزي العراقي بأن هذه الالتزامات، إن وجدت، هي التزامات على وزارة المالية وليست على البنك المركزي العراقي. حتى تاريخ إعداد القوائم المالية فإن وزارة المالية لم تقم بتأييد إلتزامها بتسديد الالتزامات الناتجة عن هذه القضايا.